

هم لاسقاط النظام والمبادرة

باسم الحقوق بدأت النزعة الانفصالية وبها تنفذ مؤامرة الاجتثاث

> لاجدال في أحقية المواطن بشكل عام والموظف على وجه الخصوص في التعبير عن آرائه بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين النافذة.. وحال ذلك ينطبق مع الاحتجاجات والاعتصامات والمسيرات وغيرها السائدة اليوم في مختلف ساحات الوطن.. لكن ما يختلف عليه الجميع ويتفق على عدم قانونيته واهدافه المشبوهة هو تحول تلك المظاهرات الى نوع من أنواع المتاجرة السياسية الانتهازية والاستغلال الرخيص للمطالب والحقوق التي في معظمها خرجت من دهاليز احزاب المشترك وبالذات من عباءة حزب الإصلاح.

يقول الدستور في احدي موادها: «لكل مواطن حرية التعبير عن الآراء والمعتقدات والحريات بما لا يتعارض او يخل بأمن واستقرار البلاد»..

بليغ الخطابي

وكمثال حي على هذا التعارض والاختلال الذي تعتبره القوانين ذات الصلة بمثابة الفوضى المؤدية لإطلاق المجتمع وتهديد سلمه الاجتماعي.. ما حدث من حصار مطبق لإيلاف حتى يومنا هذا على سكان جامعة صنعاء والاحياء المجاورة لها نموذجاً.. فمنذ بداية الأزمة وتناثر الاحتجاجات والاعتصامات، عانى سكان الجامعة والزراعة والقاح وهائل والعدل

وبالرغم من ذلك الوضوح القانوني الذي يرد على أكاذيب مليشيات المشترك التي زجّ بها الى تلك المؤسسات لإثارة الفوضى وزرع الاحقاد والضغائن في جزئية مهمة من مكونات المجتمع اليمني.. تزامناً حملة اعلامية موبوءة لم توقف نشر سمومها واحقادها إهدار فرص التسوية السياسية.. نجدها تواصل بكل عنفوان حقدى وانتقامي تحريضها المكشوف لأعمالها الفوضوية المنظمة ضد مؤسسات الدولة ووحداها وأجهزتها المختلفة في سياق مشروعها الانقلابي الرخيص الذي لم تقمه او توقعه صفقات سياسية او مناصب قيادية.. أو... أو... أو... حتى رافعة بالبلاد ومحاذير من انزلقها الى الهاوية وحافة الاندثار.

الظاهرة التصعيدية الأخذ على شكل الموضة او التقليعة السياسية تضاف كتحد بارز لحكومة الوفاق الوطني في كونها تستهدف ممتلكات الشعب وتفرض عقاباً جماعياً على المواطن اليمني الذي عانى الأمرين تحت وطأة الاحتجاجات والاعتصامات والابتزاز والابتذال السياسي لقيادات المشترك.. ومحولة ضرب السلم الاجتماعي.

فالفساد والفساد لا يمكن ان ينالوا عقابهم بهذا ممارسات غوغائية والتي ليست إلا امتداداً للرغبات الانقلابية التي فشل اصحابها فيها، ويحاولون اليوم ممارسة نماذج جديدة لتدمير ما تبقى من مؤسسات الدولة بعد ان عاثوا فيها فساداً وانتكحوا حرمانها ونهبوا محتوياتها، وهي محاولات اخرى لإغراق البلاد في الفوضى المفلتة والمشاكل المستحدثة المعيقة للتقدم السياسي، محاولة تكريس التدهور بكل أشكاله وانهاير مكونات الدولة..

والنظم النافذة من المادة (١٢) من قانون الخدمة المدنية.. وطبقاً لذلك الواجب فهناك لوائح تنفيذية تمنح الموظف الحقوق من الراتب والاعلاوات والبدلات والحوافز والمكافآت وفقاً للأعمال المناطة به وايضا تحفيزه على تحسين مستوى الأداء وزيادة الانتاج.

وتقول المادة (١٣) من القانون: يلتزم الموظف بواجباته الوظيفية بصورة عامة المحددة قانوناً او وفق الانظمة والتعليمات والقرارات الادارية ومن ذلك الحرص على اداء العمل بدقة وبأمانة وبشعور عال بالمسؤولية، والمواظبة في العمل واحترام الدوام الرسمي ومواعيده، وان ينفذ ما يصدر اليه من اوامر بدقة وأمانة في حدود القوانين واللوائح المعمول بها، واحترام المواطنين وبسبب اقصى الجهود لتسهيل معاملاتهم وانجازها، والحرص على ممتلكات الدولة التي بحوزته او تحت تصرفه وصيانتها على الوجه الأكمل، والحفاظ على كرامة الوظيفة والابتعاد عن كل ما من شأنه ان يقلل من قيمتها واحترام لها اثناء العمل وخارجه، كما يحظر على الموظف إفساء امور عن وظيفته او يستخدم نفوذه الوظيفي لمنافع شخصية له او للغير.

ومن ذلك نجد ان هذا القانون وغيره من القوانين النافذة تحض على احترام العمل وتقديسه وعدم الإخلال بقيمته.. كما اننا لانجد ما يحض او يشير الى الاساليب

القانون اليمني حدد معالجات تفند مزاعم مليشيات المشترك

وأما فيما يتعلق بالمطالب والحقوق المزعومة لدى هذه الجهة او تلك، فمما



لايختلف عليه اثنان ان هناك وسائل وطرقاً قانونية تتخذ لنيل كل ذلك.. فمن واجبات الموظف الحكومي أن لا يثير فوضى ولا يشيع فاحشة كما يحض ديننا الحنيفي على ذلك، فالوظيفية العامة لأي موظف مسئول او اداري هي تكليف والاخلاص فيها واجب وطني تملبه المصلحة العامة هدفها خدمة المواطنين بأمانة وشرف وتغليب الصالح العام على الصالح الخاص.. كما تؤدي وفقاً للقانون

في الحقيقة وما كشفته الوقائع سيناريو جديد لإقصاء واستئصال قيادات إدارية كفاءة



وكوادر المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف واسقاطهم - كما يعتقدون - لكنه في الحقيقة انقلاب على اجواء الاتفاق والوثام والتسوية السياسية.. فضلاً عن كونه معاناً في عقاب الشعب عبر تعطيل المصالح والمؤسسات الخدمية من اداء واجباتها وتسيير خدماتها للمواطن، ولا تختلف هذه الوسائل مع ما جرّمته وحرّمته القوانين النافذة بشأن قطاع الطرق وأعمال الحرابة وما سواها..

الاشريعة التي أسست لمطالب تتناقى مع القوانين والدستور والإجماع الوطني والارادة الجمعية..

وفي خضم الاحتجاجات التي شهدت عدد من الساحات، والمطالب التي تم رفعها والمطلبية لمطالب الاحزاب أكثر من كونها مطالب الشباب المستقل والحر الذي عانى هو الآخر إقصاء واستهدافاً واعتقالاتاً وغير ذلك من وسائل الحكم «الطالبيانية» من خلال السيطرة على منصة الساحة وتسييرها وفق آرائهم وخياراتهم ومطالبهم الانتهازية التصعيدية.

هدم التوافق

وبعد المبادرة الخليجية أصبح الوضع في البلاد في مرحلة جديدة من الوفاق والاتفاق والوثام الذي يفترض ان يسود، لكن سرعان ما برهن للداخل والخارج حقيقة اولئك الشركاء في «المشترك» ونواياهم من وراء تحسين صورتهم بالاستجابة للاتفاق والتوقيع عليه.. وتتعرّز تلك الرؤية اليوم في إصرار الانقلابيين والمتأمرين على الخروج عما اتفق عليه وافشال المساعي والجهود الدولية والإقليمية بنقل الفوضى الى بعض مؤسسات الدولة المختلفة بحجة التصحيح ومحاربة الفساد، بينما هي

وكمثال حي على هذا التعارض والاختلال الذي تعتبره القوانين ذات الصلة بمثابة الفوضى المؤدية لإطلاق المجتمع وتهديد سلمه الاجتماعي.. ما حدث من حصار مطبق لإيلاف حتى يومنا هذا على سكان جامعة صنعاء والاحياء المجاورة لها نموذجاً.. فمنذ بداية الأزمة وتناثر الاحتجاجات والاعتصامات، عانى سكان الجامعة والزراعة والقاح وهائل والعدل

وكمثال حي على هذا التعارض والاختلال الذي تعتبره القوانين ذات الصلة بمثابة الفوضى المؤدية لإطلاق المجتمع وتهديد سلمه الاجتماعي.. ما حدث من حصار مطبق لإيلاف حتى يومنا هذا على سكان جامعة صنعاء والاحياء المجاورة لها نموذجاً.. فمنذ بداية الأزمة وتناثر الاحتجاجات والاعتصامات، عانى سكان الجامعة والزراعة والقاح وهائل والعدل

مجموعة أزمات

من ضمن الأعمال التصعيدية ومزاعم الحسم العسكري وعبر حشد الساحات وتسليح المليشيات الجهادية انتقلت عناصر احزاب المشترك وخصوصاً الإصلاح من الفوضى في الساحات التي اسواها لها عبر اعتصاماتهم الطويلة امام ساحة جامعة صنعاء إلى الفوضى في المؤسسات تحت شعار «ثورة المؤسسات ضد الفساد».. وبحجة مطالب وظيفية واخرى حقوقية وهو ما اعاد الى الازهان سيناريو حقوق ومظالم المتقاعدين التي تم استغلالها لأغراض حزبية وسياسية ضيقة ليتشكل على اثرها ما يسمى «الحراك الجنوبي» وغيره من الكيانات



اللجنة العسكرية: قف أمامكم حثريين

متفائلون في الايام القادمة ان يكون لدى الجميع احساس بالمسؤولية وعدم الجدوى من استمرار الفتن والأزمات، ونتمنى أن يعمل الجميع بعقل وحكمة بما يهين الأجواء والمناخات للتخلص من آثار الأزمة، وهذا ما نتمناه قريباً وبحيث نرى شوارعنا خالية من كل مظاهر التوتر والقلق لتعود الحياة الى طبيعتها..

في حين أن اللجنة العسكرية تصرح بأن عملها يسير بصورة طيبة في منطقة الحصبة وما جاورها وفق ما هو محدد ومخطط له في إطار البرامج العملية الميدانية المتفق عليها، إلا أن السكان في هذه الأحياء لم تكتمل لديهم تلك الصورة المتفائلة كون معظم المتأمرين لم يغادروا أماكنهم.. حول تساؤلات السكان عن المعوقات التي تحول دون إزالة المتأمرات ومظاهر التوتر وعن شعورهم إزاء ذلك وما يروجونه من اللجنة العسكرية، تحدث عدد من السكان.. فبالى الحصيلة:

المواطنون ويعيق التنقل وقلق أمنهم وسكينتهم العامة. **بداية صحيحة** > أما الاختم مريم الجندي فتقول: يكفيننا أن نشعر بالضييق والصعوبة ونحس عبر الشوارع سواء مشياً أو على متن سيارة.. ونحن اعلن قرار تشكيل اللجنة العسكرية وكلفة بإزالة مظاهر التوتر وإعادة الامن والاستقرار سعدنا جداً، لكن وبؤسنا التأخير في إنجاز مهامها، نريد شوارع الحصبة والعاصمة خالية من المسلحين خالية من المتأمرات، ارفعنا الوضع وبلغ الصبر منتهاه، فالبلاد وأهلها تعبوا من العناد والمكابرة والتحريض والتهيج، تعب الجميع من التوتر والقلق وانعدام الامن والخدمات.. لا بد أن تتوحد الصفوف وان يعمل الجميع بروح الفريق الواحد لتحقيق الاستقرار والخروج بالبلاد من هذه الأزمة، فالاحوال لن تستقر أو تهدأ ما لم تزل آثار التسليح والتمترس وتخلى الشوارع من كافة المظاهر المقلقة وهذا ما

يقول الاخ محمد مرغم لماذا تختلف الحصبة عن الاحياء والمناطق الاخرى التي عملت فيها اللجنة العسكرية والمواطنون على إزالة المظاهر المرهقة لحياة المواطنين، والكل هنا يحلم بالانفراج ومغادرة المسلحين وإزالة المتأمرات التي مازالت باقية بكثرة الى اليوم.. واتساءل ما الذي يعيق إزالتها طالما والجميع يدي أن من أهدافه تحقيق الامن وإعادة الاستقرار..

نحن في منطقة الحصبة نفتقر الى العديد من الخدمات الاساسية وهذه معاناة يزيد من حدتها انتشار المظاهر المسلحة وقطع الطرقات واقلاق الامن والسكينة العامة، لذلك نتمنى أن يكون الجميع عند مستوى المسؤولية ويعملوا على إرساء الامن واستعادة الاستقرار والسكينة العامة لأن ذلك هو الاساس لمعالجة آثار الأزمة والنهوض بالبلاد مجدداً.

وفي ذات السياق تحدثت الاختم أمة الرحمن المسوري قائلة: منزلي بالقرب من أحد المتأمرات الكبيرة، وفي أحد الايام الماضية سمعنا عراكاً واطلاق نار وعندما استفسرنا عن الاسباب قيل لنا ان المسلحين يرفضون إزالة المتأمرات إلا بعد دفع خسائرهم وكان هذه المتأمرات كانت من أبواب الرزق لديهم، وهذا أمر مؤسف أن يكون الانتفاع على حساب اطلاق الامن وقتل الأبرياء، لذا نتمنى على اللجنة العسكرية أن تعمل بأسرع وقت على إنجاز مهمتها لأن ذلك التواجد ينكد على

يستدعي العمل بقوة من قبل اللجنة العسكرية وردع كل من يقف وراء عرقلة مهامها، لأن في ذلك هو البداية الصحيحة للخروج من الأزمة والتخلص من آثارها من خلال تصحيح الوضع الامني وتوفير مظاهر الاستقرار.